الشيئين واحكام قوله اتحاد في تصور مثل الاتحاد اه ظاهره اراد بالتصور الذي اعتبر فيه الاتحاد المعنى
المتعارف وهو العلم بنظر الفاء في القولين المذكورين وهذا الفاء انما لزم من تغييره ولا يرد
على تقدير عبارة السكاكي لانه مثل الاتحاد في تصور بالاتي وفي المخبر عنه وفي قيد من قيودهما فعلم ان
مراده بتصورهما تحولهما في الوهم ان يكون بين تصوريهما منصوا لهما على قياس ما سبق قوله وهو
غلط لانه قدر وهذا الكلام اه فيه بحث لان المصنف بعد ما حمل في الايضاح كلام السكاكي على السهو
ووقوع منه قال ثم قال الجامع بين الشيئين عقلي ووهمي وخيالي اما العقلي فهو ان يكون بينهما
اتحاد في التصور الخ وما ذكره فلا يتبين اما يفيده بعد الكلام اصلاح كلام السكاكي بل
يجوز ان يريد نقل كلامه بعبارة اخصر مما اخصر منه فلا يبعد ان يريد بالشيئين الجملتين وبالتصور
المعلوم التصوري ويقصد بذكره موفا الجنس المعلوم التصوري المتناول لكل مقصور سواء
كان مخبرا عنه او خبرا او قيدا من قيودهما الخ ولو لم يحمل على هذا لم يصح قوله قال السكاكي
الجامع بين الشيئين اه ولهذا قال جلال الدين في شرحه المراد بالشيئين الجملتان لانه بصدد بيان
الجامع بين الجملتين بعطف احديهما على الاولى ولانه قد صرح السكاكي بلفظ الجملتين فوجب حمل
كلام المؤلف عليه والا لم يصح النقل قوله ولعمري انه كلام في غاية السقوط اما اذا حمل على
مذهب البصريين فلامتناع تقديم الفاعل حاله كونه فاعلا باتفاقهم واما اذا حمل على مذهب
الكوفيين فلان توجيه عبارة صدرت عن السكاكي بمذهب ضعيف لا يقول به جميع النحاة غير بوجه
حسن في غاية السقوط عند ارباب هذا الفن لان ما يستقبح فيه في حيز الامتناع هذا غاية
توجيه وانت خبير بان احتمال التركيب للوجهين ولو عند البعض يكفي في النقل قوله ولا يحصل
المناسبة بان يؤتى بالثانية فعلية ايضا نحو زيد قام وقعد عمرو والانسب بسياق الكلام ان
يقول اسمية ايضا نحو زيد قائم وعمرو قاعد وهو ظاهر قوله وهذا مبني على ما ذكره السيرافي ومن تبعه
ان الظاهر الامر الاتي بالعكس اي على ما ذكر السيرافي جنح على هذا المذكور قوله والذي يشعر به
كلام بعض المحققين اراد به ابن الحاجب حيث قال في ايضاح المفصل واما الموضع الذي يستوي

فيه

يستوي فيه الامران فان يكون للجملة الاولى ذات وجهين مشتملة على جملة اسمية وجملة فعلية
فيكون الرفع على تأويل الاسمية لان المشتغل عنه المشتغل والاصل في موضع التأويل بالاسمية فان
الاسمية حجة لا حاجة فيها الى التأويل اللهم الا ان يقال مبني على المثال قوله تذنيب قيل الفرق
بين التذنيب والتنبيه مع اشتراكهما في ان كل واحد منهما يتعلق بالمباحث المتقدمة ان ما ذكر
في خبر التنبيه بحيث لو تأمل المتأمل في المباحث المتقدمة لفهم منها بخلاف الترتيب قوله وهو
جعل الشيء ذنابة في الصحاح الذناب بالكسر عقيب كل شيء وذنابة الوادي الموضع الذي ينتهي
اليه سيله وكذا الذنابة بالضم والذانب التابع قوله عن تعلق متعلق اي بالكسر اي ما يتعلق
او مقيد للمتعلق ان قلت قال حاجة الى الضمير قلت قيل يجيء الضمير ليس لربط بل لعود ما يكون
الحال مؤولا مشتقا قوله بيت بالحال المعنى الذي الحال واحد الجملة في قولك الليل والجيش
قادم فهي حال وبيان وبيان اللازم الفاعل وهو زمان الاتيان مكانها بيان للفاعل
قوله لا حال لان المقصود من الحال المتنقلة بيان ان الفعل صدر من الفاعل او وقع
عن المفعول مقيدا بتلك الصفة والهيئة والتقييد انما يفيد اذا كان بالصفات المستقرة
المتبدلة لان كون الفعل صادرا او واقعا على الهيئات والصفات اللازمة امر معلوم
فلما اصبح الشر وامسى وهو عريان ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا
البيت لسهل بن شيبان من قصيدة مطلعها صفحنا عن بني ذهل وقلنا القوم
اخوان عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا اصفحنا عنه اي عفونا عن جرمه و
السراي ظهر وانكشف دناهم اي جازيناهم تشبيها بالحال وجه الشبه كونها حكما لصاحبها
قوله يكون نكرة مخصوصة يريد ان ذي الحال الذي لم يتقدم عليه الحال كما يكون معرفة يكون
نكرة مخصوصة وذو الحال انما اغنى قربه بسبب وقوعه في سياق النفي تخصص لانه في حكم
الموصوف والمعنى على قرية من القرى ولو لم يجب تقديم الحال عليه كما في شرح المفتاح ورد
هذا التوجيه بانه لا يحتاج في قوله لها كاسمة منهم كلهم اذ ليس سيبقى في حكم الموصوفة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1